المعطيات العالمية غير مطمئنة الأوروبا

غريتا صعب

كردً على الأزمة المالية العالمية والتي حدثت في العام ٢٠٠٨، جاءت عملية التيسير الكمّي أو بما معناه الاقتصادي السياسات المالية غير التقليدية كوسيلة وحيدة للخروج من هذه الأزمة وبدأت برفع اسعار الفوائد، فإنّ أوروبا تأخّرت بعض الشيء ولم تُفلح في الوصول الى نتائج مريحة كالتي شهدها الاقتصاد الأميركي.

مع انتهاء عملية التسبير الكمي في أوروبا، فإنّ البنك المركزي الأوروبي قد يُبقي على اسعار فوائد متدنّية في صيف عام ٢٠١٩ ما يعني حكماً تغييرات في توجّه السياسة النقدية والتوجّه نحو ما يُسمى (Quantitative Tightening) أي تشديد الكمية، الامر الذي يدعو الى السؤال عن كيفية التوجّه بهذه السياسة منذ الآن فصاعداً.

والاكيد لغاية الآن أنّ البنك المركزي الاوروبي يتحرك بين الرمال لا سيما مع بطالة مرتفعة ولم تزل، وبروز الشعبوية المناهضة شروط الاتحاد وكذلك مع اقتراب خروج المملكة المتحدة منه.

أضف الى ذلك كله التوترات التجارية المقلقة والاضطرابات في الاسواق الناشئة ما يثير المخاوف بشأن النمو العالمي لا سيما أنه وحسب بعض المسؤولين الكبار في البنك المركزي الأوروبي أنّ حرباً تجارية اليوم هي أكبر المخاطر التي قد نشهدها لا سيما إذا سلّمنا جدلاً أنّ اميركا سوف تنفّذ تهديداتها، فإنّ متوسط معدل التعرفة الأميركية سيرتفع الى مستويات لم نشهدها منذ خمسين عاماً. هذا في المطلق ولكن السؤال بيقى عمّا إذا كان البنك الاوروبي لديه الوسائل لاتّخاذ كثير من الإجراءات لتحفيز النموّ مع اسعار فوائد في الحضيض وعن الشكل الذي ستكون فيه هذه الوسائل، لا سيما وانّ عملية التيسير الكمّي وعلى ما يبدو توقفت لأسباب قد تكون سياسية أكثر منها اقتصادية ورغم أنّ النموّ الاقتصادي ما زال فاتراً في كل المنطقة.

بالمطلق اوروبا تعيش فترة مقلقة وغير ثابتة إن من الناحية السياسية أو الاقتصادية وقد يكون العام ٢٠١٩ وما سوف يأتي معه من وقف لشراء السندات حافلاً بالمفاجآت الاقتصادية والسياسية على حد سواء، أقلّه حتى صيف ٢٠١٩ إذ إنّ أوروبا سوف تعيش دون حوافز مالية نتعش الاقتصاد ومع فوائد منخفضة للغاية ومع نسب تضخّم وان تحسّنت بقيت هشّةً ودون المستويات المطلوبة.

واليوم وفي تناقض مع ذروة ازمة المنطقة بين ٢٠١١ –٢٠١٤ يبدو انّ المستثمرين غير قلقين بشأن الـ Defaultإذ إنّ الوضع في اوروبا يبدو مختلفاً اختلافاً سياسياً عن ما قبل عام وفي ظل بروز فرصة كبيرة للشعبوية السياسية المناهضة للاتحاد الاوروبي وغياب سيناريوهات واضحة لحالة التفكّك، إذ إنّ التركيز اليوم يبدو في معظمه على قدرة تحمّل الدين في المدى الطويل حسب جوناثان بالتورا Jonathan Baltora كبار مسؤوليAXA.

هذا وحسب Ken Rogoff استاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد وكبير اقتصاديّي صندوق النقد الدولي بين العامين ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، فإنّ عملية التيسير الكمّي تجرية خطرة وفي أوقات غير مناسبة للقيام بتجارب، خصوصاً مع هذه الفجوة السياسية بين الشمال والجنوب والتي تزايدت بشكل كبير ومقلق وحسبه دائماً ليس هنالك أيُّ مبرّر للإكمال في هذه السياسة وقد يكون من الصائب القول إنه لا يتعيّن على اوروبا احتضانها في المقام الاول. والاسباب عدة وقد يكون أهمها وحسبه ودائماً أنّ في عملية التيسير الكمي أنت تشتري ديون الحكومة، يعني ذلك انك لا تفعل ايّ شيء لأنّ الحكومة تمتلك البنك المركزي. أما إذا كنت تزيد شراء الديون الخاصة فإنّ الأمر يختلف تماماً وقد يكون الحلّ الأنسب هو استخدام معدلات فوائد سلبية التي قد تكون انجح في إنجاز المهمة.

والصورة دائماً حسب Rogoff واضحة إذ انه وعلى سبيل المثال تدفع ايطاليا ما يزيد قليلاً عن اثنين بالمئة من الديون في الوقت الراهن، وهذا لا يتطابق مع اسعار الفائدة في السوق والشيء نفسه ينطبق على بعض البلدان في جنوب اوروبا مثل اليونان والبرتغال حيث ستواجه ارتفاع السوق مع اسعار فوائد دون أي نمر يُذكر، الامر الذي سوف يسبّب ازمة اخرى في أوروبا – ومع المشهد العالمي حيث الولايات المتحدة تتمو بسرعة كذلك الصين حيث النمو قد ينشط مجدداً كذلك الواقع في المانيا وفرنسا ومع عدم نمو في اليونان والبرتغال، كل هذا سوف يحدث فجوة في معدلات الدخل ويضع الفارق في النمو أكبر وأكبر لا سيما وانّ اوروبا حمت نفسها بأسعار فوائد متدنّية وهذا ما حلّ ازمة اليورو ولكن ما الذي سيحدث إذا ما ارتفعت اسعار الفوائد العالمية خلال سنتين او ثلاث.

هذا والمشهد العالمي لا يساعد البتة وقد يكون دونالد ترامب اهم عوامل عدم الاستقرار في المشهد ولا يمكن النتبّؤ بما يمكنه فعله أضف الى ذلك عدم قدرته على الاستماع للنصائح. والمشهد الصيني لا يختلف كثيرا عن الصورة العالمية، والمؤكد انّ نموّ الصين لن يكون ٧ او ٦ بالمئة في السنوات الخمس او العشر المقبلة، وهنالك بعض الديون المستحقة والامر الاهم اننا لا نعرف بالواقع طبيعة التباطؤ الصيني، لكنّ طبيعة الامور توحي بأنّ هذا التباطؤ يراوح بين ٢ و ٣ بالمئه خلال السنوات المقبلة والذي يتأتى عنه ليس بالامر المستحب.

هكذا تنهي اوروبا أحد أكبر برامج طباعة النقد والتي قد تكون حالت دون انهيار منطقه اليورو بعد عقد من الزمن تميّز بالركود الاقتصادي والأزمات المالية والاضطراب السياسي، والانطلاق الى إنهاء ما يقرب من أربع سنوات من برنامج شراء السندات مع الكثير من الشكوك بشأن منطقة اليورو وحيويتها.

والتساؤلات حول اهمية هذه العملية وكيف حدثت وما هي منافعها تبقى متشابكة لا سيما أنه ومن البدء قال بعض الخبراء إنّ التيسير الكمي لا يمكن القيام به في منطقه اليورو، لأنها ليست حكومة ولا يمكنها اصدار سندات، وحلّ المركزي الاوروبي تلك المشكلة عن طريق شراء السندات التي تصدرها الدول الاعضاء بما يتناسب مع حجم اقتصادها كما اشترت سندات تصدرها الشركات في منطقة اليورو، وقد لاقى البرنامج انتقادات لاذعة لا سيما في المانيا والتي رات فيه إنقاذاً فعلياً لدول مثل ايطاليا واسبانيا، كذلك اتّهموا البنك المركزي بتمويل الحكومات ومساعدتها في خرق قوانين الوحدة الأوروبية.

هكذا تبدو اوروبا اليوم بعد ٤ سنوات على عملية، حسبRogoff ، غير جائز أن تسير بها ومع انتقادات من داخل اوروبا لها. وإذا كانت اوروبا ولغاية الآن تشكّل الـ Free Ridingأو الركوب المجاني على حساب اميركا سياسياً واقتصادياً فيبدو دون أيّ شك انّ عليها الآن تحمّل زمام الامور لوحدها، لا سيما وأنّ الوحدة هشّة والشعبوية في تكاثر والمعطيات العالمية غير مطمئنة.